، كذلك الحذر والتخوف من استخدام شبكة الأنترنت لعدم توفر السرية والخصوصية ، ثم أن بيئة العمل المحيطة غير مشجعة على النمو الأكاديمي. لذلك فالطالب لا يهتم للتعامل مع مساقات التعليم الإلكتروني، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (سهى حسام ، 2011) بعدم اهتمام طلبة الجامعة بالتعليم الإلكتروني .

ثانيًا : المعوقات المتعلقة بالإمكانات المختلفة

	الفقرات	غالباً	أحياناً	نادراً	أكبر تكرار	النسبة المئوية
12	أعداد الموظفين المختصين بالدعم الفني غير كاف لمساعدة الطلبة باستخدام التعلم الإلكتروني.	50	1	0	50	%98
13	ضعف البنية التحتية للتعلم الإلكتروني (قاعات ، أجهزة ، شبكات) .	51	0	0	51	%100
14	البرامج المقدمة عبر التعليم الإلكتروني غير مبنية على الاحتياجات الخاصة بالطلبة .	48	3	0	48	%94
15	التعليم الإلكتروني لا يتناسب مع المساقات التي يدرسها الطالب.	10	19	22	22	% 43
16	صعوبة الحصول على بعض البرامج التعليمية باللغة العربية .	40	10	1	40	%78
17	يجد الطالب تكاليف ورسوم استخدام الأنترنت عالية .	47	4	0	47	%92
18	عدم وجود ورش عمل تبين استخدامات التعليم الإلكتروني .	51	0	0	51	%100
19	ارتفاع تكلفة التجهيزات المطلوبة بالنسبة للطالب.	47	4	0	47	%92
20	تشجيع الجامعة استخدام التعليم الإلكتروني.	49	2	0	49	%96

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح ضعف البنية التحتية المشجعة على استخدام التعليم الإلكتروني وعدم تشجيع الجامعة لذلك ، وخاصة بتوفير خدمات التدريب والدعم الفني ، وهذا ما أكدته دراسة كلاً من (سهى حسام، 2011) ، و(محمد الطيطي ،حسين حمايل، 2017) .

بينما جاءت مخالفة لنتائج دراسة (تغريد حنتولي، 2016) أن واقع التعليم الإلكتروني في جامعة النجاح الوطنية بفلسطين تحصل على درجة مرتفعة في كفاية البنية التحتية في الجامعة وتلبيتها إلى حد كبير لمتطلبات التعليم الإلكتروني ، والدور الذي تلعبه الجامعة في مساعدتهم على التعامل مع التعلم الإلكتروني وخدمات التدريب والدعم الفني .

التوصيات :

- دعم الجامعات الليبية لتطبيق آليات التعليم الإلكتروني ، وإعداد خطة استراتيجية لذلك .
- ضرورة توفير البنية التحتية الملائمة لإدخال التعليم الإلكتروني في التدريس ، والذي يتضمن الكوادر المدربة ، والقاعات المجهزة ، وشبكات الاتصال .
- وضع برامج لتدريب الأساتذة والطلاب لتعليمهم مساقات التعليم الإلكتروني ، وإدراج مقررات تتناول التعليم الإلكتروني ضمن مناهج الكليات .
- ضرورة توظيف التعليم الإلكتروني في مجال التعليم الذاتي .

المراجع :

1. السيد عبد العزيز البهواشي ، (2007م) : معوقات بحوث التخرج ، ط4 ، دار الفكر العربي القاهرة .
2. تغريد محمد حنتولي، (2016م) : واقع التعليم الإلكتروني في جامعة النجاح الوطنية ودوره في تحقيق التفاعل بين المتعلمين من وجهة نظر طلبة كلية الدراسات العليا برامج كلية التربية وأعضاء الهيئة التدريسية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية.
3. حمد جاسم الخزرجي، عباس سلمان علي، (2018م) : التعليم الإلكتروني في العراق وأبعاده القانونية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، العدد:1،م:8.
4. سالم محمد عبود وآخرون، (2008م) : واقع التعليم الإلكتروني ونظم الحاسبات وآثره في التعليم في العراق ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد:17.
5. سهى حسام، (2007م) : واقع التعليم الإلكتروني في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة ، مجلة جامعة دمشق ،م :27.
6. محمد الطيطي، حسين حمايل، (2017م) : واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية في ضوء إدارة المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية المجلد الخامس ، العدد: 18.

النقود الالكترونية و دورها في التجارة الالكترونية

أ. محمد مسعود الغول. أ. وحيد سالم برباش.
عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية. عضو هيئة تدريس بجامعة أفريقيا

الملخص :

يلعب التطور التكنولوجي دوراً حيوياً في حياة البشر وتمتد اثار هذا التطور إلى كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية. ولقد افرز التطور التكنولوجي في الآونة الأخيرة، وخاصة في نهاية القرن العشرين، العديد من المظاهر مثل: التجارة الالكترونية (النقود الرقمية) من أبرز مظاهر التطور في وسائل الدفع الالكترونية، والتي تم اختراعها خصيصا لتسوية معاملات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت. وتتمثل النقود الالكترونية في أنها وحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر، وتقوم النقود الالكترونية بالوظائف التي تقوم بها النقود القانونية، الامر الذي يرشحها لان تحل محل النقود الورقية .كما أنه لا يمكن اعتماد وتطوير التجارة الالكترونية الا في ظل استعمال وتطوير وسائل الدفع الالكترونية خاصة النقود الالكترونية. تناولت هذه الدراسة التعريف بالنقود الالكترونية وأنواعها ودورها المهم في تكنولوجيا المعرفة، والتجارة الالكترونية ومتطلباتها ودورها في رفع الاداء الاقتصادي للبدان كما تمثلت المشكلة في أن النقود واجهت عدة مشاكل حتى تحصلت على صفة القبول العام، وقد اعتمد الباحثان أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في تناولهم للبحث.

المقدمة

مع بداية التحول إلى عصر المعلومات و المعرفة، وفى ظل الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات ، قامت صناعة الخدمات المالية بتوفير نظم وتطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى؛ مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة. ومع ظهور التجارة الالكترونية التي تمتل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة، فقد اعتمد نجاح التجارة الالكترونية في مراحله الاولي على استخدام بعض نظم ووسائل الدفع والسداد المتاحة مع تطوير أساليبها، إلى جانب استحداث وسائل جديدة تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية بمفهومها الشامل، والذي يتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية، بما فيها المعاملات صغيرة القيمة .باستخدام التقنيات الالكترونية .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في أن النقود الالكترونية واجهت عدة مشاكل كي تحصل على صفة القبول العام والثقة فيها، من حيث كونها وسيلة قانونية أكثر ملائمة من النقود الورقية. ومن هنا تبلورت المشكلة الأساسية للبحث.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تقوم به النقود الالكترونية في تكنولوجيا المعرفة، ودور التطور التكنولوجي في واستخدام التقنية الحديثة في عمليات الدفع.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والاعتماد على المراجع العلمية والكتب و المقالات ذات الصلة بموضوع البحث؛ وذلك بهدف تعميق الفهم للاطار النظري و المنهجي للبحث .

المبحث الاول :- مفهوم النقود الالكترونية

للنقود الالكترونية بوصفها ظاهرة قانونية حديثة النشأة، مفهوماً قانونياً خاصاً، يختلف عن غيره من الظواهر القانونية الأخرى، من حيث التعريف او الخصائص التي يتسم بها. وتأسيساً على ذلك نتناول في هذا المبحث تعريف النقود الالكترونية وتقسيماتها ضمن المطلبين الآتيين:

المطلب الاول :- تعريف النقود الالكترونية

يشمل مصطلح النقود الالكترونية مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية. وإزاء تنوع هده المنتجات والتطور المتلاحق فيها، فأنه من الصعب التوصل إلى تعريف جامع يتضمن كافة نظم النقود الالكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية. يكاد يتفق الخبراء على عدم جدوى تقديم تعريف دقيق للنقود الالكترونية في المرحلة الحالية، ورغم ذلك فإن لايوجد خلاف بين هؤلاء الخبراء على ان مصطلح النقود الالكترونية يشتمل على وجه الخصوص على صورتين هما :
الصورة الاولى: هي البطاقات المسبقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة، و يطلق عليها أيضاً تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية.
الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات متنوعة من خلال استخدام شبكات الحاسب الالي المفتوحة خاصة الانترنت، و التي يطلق عليها "نقود الشبكة".
ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني، أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك . فهي إذاً نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، وأجهزة كمبيوترية أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الانترنت كبديل للعملات الورقية والمعدنية، التي لا نستطيع ان نرسلها عبر الانترنت. وعليه فالنقود الالكترونية هي النوع الجديد من العملة، أو بمعنى أدق هي البديل الالكتروني عن النقود الورقية و المعدنية ذات الطبيعة المادية .
مما سبق يتبين ان النقود الالكترونية هي مجموعة متنوعة من آليات و طرق الدفع محددة القيمة تتميز بأنها قد سبق تسديد قيمتها (بوعافية،2014، ص 112-113)

المطلب الثاني:- تقسيمات النقود الالكترونية

هناك تقسيمات عديدة للنقود الالكترونية، ويمكن التفرقة بينها من خلال ما يلي :-

1- البطاقات المصرفية :-

و تسمى أيضا النقود البلاستيكية، وهي بطاقات بلاستيكية ممغنطة، تمكن حاملها من الحصول على النقود من خلال آلات الصرف الآلي (Automated Teller Machines) (ATM) أو دفع مقابل ما يحصل عليه من سلع و خدمات. ويتم إصدار هذه البطاقات من طرف المصرف ، كما يمكن أن تصدرها جهات أخرى غير المصارف.

و توجد عدة أنواع من البطاقات المصرفية أهمها :

أ- بطاقات الائتمان(Credit Cards (CC

تعد بطاقات الائتمان أكثر أنواع البطاقات إنتشاراً، حيث يزداد استخدامها بمعدل مرتفع نسبياً يصل إلى 7.8 ٪ في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية. إذ تعتبر الرقم واحد في وسائل الدفع عبر الانترنت. و إلى جانب استخدامها لتسوية المعاملات عبر شبكة الانترنت يتم استعمالها أيضا في المحلات، حيث أنها تلقى القبول من طرف المستهلكين و البائعين على حد سواء نظرا لمستوى الضمان الذي تقدمه بعض البرمجيات كبروتوكول التعاملات الامنة، و بروتكولات التعاملات المالية الامنة (SSL).

و هناك أنواع عديدة من البطاقات الائتمانية أهمها:

1- بطاقة فيزا Visa Card

هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية، بطاقة متجددة، و بإمكان حاملها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح، أو أن يسدد جزءاً من الالتزامات خلال مدة السماح، أو أن يسدد البقية بعد ذلك. وبطاقة فيزا هي أكثر البطاقات الائتمانية انتشاراً على الإطلاق في العالم.

2- ماستركارد Master Card

هذه البطاقة تأتي في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا، من حيث درجة انتشارها، فهي أيضا تتعامل مع ملايين المنشآت و المحلات التجارية، و عدد حملتها أيضا بالملايين. وهذه البطاقة هي بطاقة متجددة أيضاً .

3- بطاقات الدفع Debit Cards (DC)

هي بطاقات تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى المصارف في صورة حسابات جارية، لمقابلة المسحوبات المتوقعة من العميل صاحب البطاقة. عند استخدام بطاقات الدفع يتم خصم القيمة فوراً من رصيد الحسابات الشيكات أو رصيد الادخار. و تسمح تلك البطاقات بالتسديد فقط في حدود الرصيد الموجود في الحساب المصرفي. وعندما يستخدم العميل بطاقة الدفع، فإنه لا يتم تحميل رسوم على التاجر.

4 - البطاقات مخزنة القيمة Stored Value Cards(S.V.C)

عدد هذه البطاقات يتجاوز مليار بطاقة، بالنسبة للبطاقات ذات الاستعمال الوحيد و من أمثلتها بطاقات الهاتف و كذا بطاقات وسائل النقل. و هي بطاقات يتم دفع قيمتها مسبقاً عند شرائها، و يتم استعمالها بإدخالها في آلة قارئة لها من أجل سداد بعض المعاملات، عن طريق خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها.

5- النقود الرقمية الإلكترونية

تعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية، و يعتمد نظام النقود الإلكترونية على مبدأ الوحدات، حيث تظهر كل وحدة على شكل سلسلة وحيدة من الأرقام والتي تعبر عن قيمة نقدية معينة، و البنوك وحدها هي التي تقوم بإصدار هذه النقود، والنقود الإلكترونية قابلة للاستعمال مرة واحدة فقط. وملائمة لتسوية المعاملات من المبالغ الصغيرة . كما تتميز النقود الإلكترونية بأنها غير اسمية أي أنها لا تحمل أية معلومات خاصة تحدد الهوية و تعتبر الشركة الأمريكية Digicash أول من أصدر هذا النوع من النقود، و كان ذلك عام 1994 .

6- الشيكات الإلكترونية

الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي، تصدره المصارف والمؤسسات المالية. وهو عبارة عن وثيقة إلكترونية تحمل العديد من البيانات كرقمه التسلسلي، اسم المصرف، المصدر له، اسم العملة، تاريخ صلاحيته، التوقيع الإلكتروني لصاحبه. و هذه الوثيقة تحمل التزاماً قانونياً يتمثل في الوعد بالدفع من طرف حامله أي المشتري لصالح المستفيد وهو البائع. و كل شيك إلكتروني يجب أن يمر من خلال مكتب آلي مركزي عبر الشبكة العنكبوتية، أو ما يعرف بغرفة المقاصة و ينتشر استخدام هذا النوع من الشيكات في المعاملات الإلكترونية التي تتم في قطاع الأعمال (B2B) ولعل هذا يرجع إلى انخفاض تكلفة مقاصة الشيك الإلكتروني مقارنة بالشيك الورقي.

7- البطاقات الذكية Smart Cards:

هي بطاقات بلاستيكية تتضمن معالج بيانات ووسيلة ذاكرة لتخزين المعلومات مثل: اسم حاملها، عنوانه، المصرفي أو المنشأة المصدرة لها و غيرها. و هي تحمل قيمة مالية تنخفض بالاستخدام عن طريق تمريرها على آلة قارئة، فيتم خصم قيمة المشتريات دون الحاجة إلى أي ترخيص أو توقيع. و عند نفاذ القيمة المخزنة فيها يمكن إعادة شحن البطاقة بقيمة مالية جديدة. وتمتاز باليسر والسهولة في التعامل، وصعوبة التقليد والتزوير **.(سالمة أبو قرين، ص7-8)**

8- التحويلات المالية الالكترونية

ويقصد بهذا النظام عملية منح صلاحيات لمصرف ما، بالقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونياً من حساب مصرف إلى آخر ويساعد العملاء على تسديد المدفوعات من خلال مصارفهم دون الحاجة إلى استخدام حواسيب مالية أو بطاقات بطريقة آمنة وسهلة الاستخدام وعالية الموثوقية، ويتم من خلال مقاصة آلية ومجموعة من البرتوكولات المالية الالكترونية الآمنة لتضمن الحفاظ على خصوصية البيانات **(جميلة ابراهيم،2020 ،ص35)**

المطلب الثالث:- خصائص النقود الالكترونية وكيفية عملها:-

1- خصائص النقود الكترونية (الوحيدي،2005، ص59)

أ- **النقود الالكترونية قيمة نقدية مخزنة الكترونياً** :- فهي خلافاً للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة، يتم وضعها على وسائل الكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

ب-**النقود الالكترونية ثنائية الابعاد** :- إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر لهذه النقود .

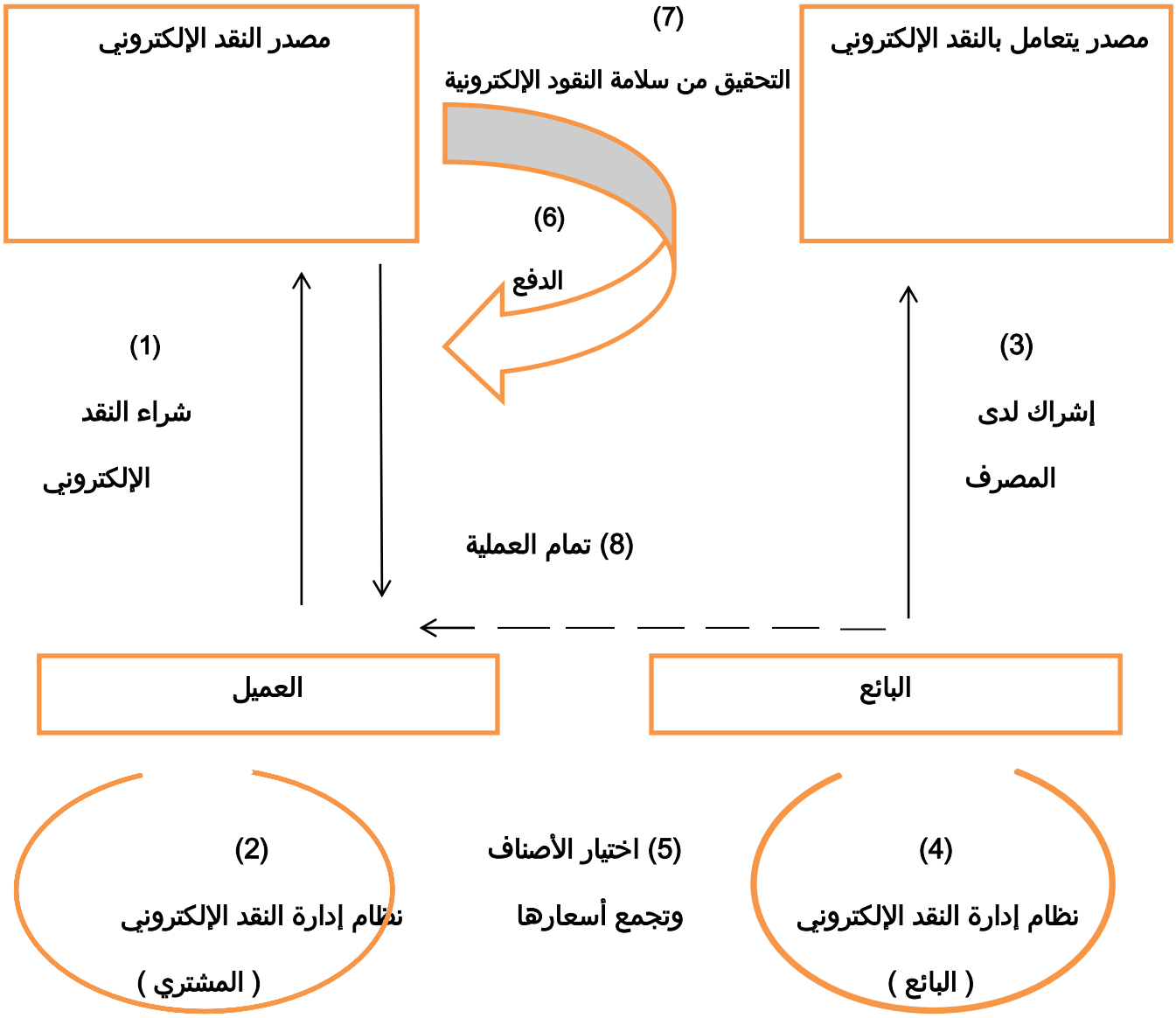
ت-**النقود الالكترونية ليست متجانسة** :- حيث ان كل مصدر يقوم بخلق و اصدار نقود الكترونية مختلفة. فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة. وقد تختلف أيضاً حسب عدد السلع و الخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود .

ث- **سهلة الحمل** :- حيث تتميز النقود الالكترونية بسهولة حملها، نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية.

ج-**النقود الالكترونية هي نقود خاصة** :- فهي على عكس النقود القانونية، التي يتم إصدارها من قبل المصرف المركزي، فالنقود الالكترونية يتم إصدارها في أغلب الدول، عن طريق شركات أو مؤسسات إئتمانية خاصة.

2- كيفية عمل النقود الالكترونية

للحصول على النقد الالكتروني يذهب العميل شخصياً لفتح حساب في المصرف مع الإدلال ببعض المستندات التعريفية لإثبات شخصيته. ويقوم بتقديم طلب للحصول على النقد الكتروني، وفقا لحسابه الجاري في ذلك المصرف، ويقوم المصرف بدوره بخصم قيمة هذا النقد من حساب العميل لدى المصرف. ويقوم المصرف بإصدار النقد الكتروني للعميل وتسلم له شخصياً . ويمكن توضيح طريقة عمل النقود الالكترونية وكيفية إصدارها من خلال الشكل التالي:



المصدر : رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، القاهرة، ص66

الشكل رقم (1) يبين الية عمل النقود الالكترونية

المبحث الثاني :- التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعرفة

المطلب الاول :- مفهوم التجارة الالكترونية

كلمة تجارة تعني أن هناك تبادلاً للسلع والخدمات باستخدام وسيط ما. وهذا الوسيط شهد تطورات عديدة عبر الزمن، حتى وصلنا إلى النقود المتداولة الآن، وهذا ما يعرف "**بالتجارة التقليدية**" .واقتران كلمة التجارة بالإلكترونية فهذا يعني أن هناك تطوراً حدث بالنسبة لكيفية اجراء هذا النوع من التعاملات. حيث أصبحت المعاملات تتم باستخدام الوسائل الالكترونية المتعددة، من استخدام الهاتف إلى الانترنت وإلى الهاتف المحمول.

ونظراً للتطور السريع الذي طرأ على مفهوم التجارة الإلكترونية ظهرت الكثير من التعريفات كل تعريف يرى التجارة الالكترونية من منظور معين. وهنا سنستعرض بعض أهم التعريفات.

1- تعريف التجارة لإلكترونية:

إن مصطلح التجارة الالكترونية يتضمن مفاهيم أساسية غامضة بعض الشي لغير المتخصصين، الأمر الذي دفع رجال الفقه والقانون إلى تحديد هذا المفهوم .

إتجه الجانب الفقهي إلى تعريف التجارة الالكترونية على أنها :

((كل معاملة تجارية تتم عن بعد، باستعمال وسيلة الكترونية، وذلك حتى اتمام العقد)) ويتفق هذا التعريف مع التعريف مع تعريف المصري الوارد في التوجيه الاوروبي للتجارة الالكترونية بأنها عقد بيع تستخدم فيه وسيلة تقنية أو أكثر للاتصال عن بعد. وذلك حتى إتمام العقد.

وقد عرفت منظمة التجارة العالمية(**WTO**)التجارة الالكترونية على أنها : مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق الخدمات بوسائل الكترونية . ومن هذا التعريف يتضح أن التجارة الالكترونية، يمكن أن تتم بأية وسيلة الكترونية، أي أن ظهورها سبق ظهور الانترنت .

وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها : تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تتم بين الشركات أو الافراد والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات، سواء كانت مكتوبة أم مرئية أم مسموعة، هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية الكترونياً، ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الانشطة التجارية المختلفة **(سالمة ابو قرين، 2021، ص7)**.

و تعرف أيضاً بأنها "مجموع المبادلات التجارية، التي يتم من خلالها الشراء عبر شبكة اتصالات عن بعد"

و جاء في تقرير مجموعة العمل بقيادة Francis Lorentz وزارة الصناعة والتجارة الفرنسية) أن مصطلح التجارة الإلكترونية يدل على "مجموع المبادلات الإلكترونية المتعلقة بالنشاطات التجارية، فهي تتعلق بالعلاقات بين المنشآت فيما بينها، كما تتعلق أيضا بالعلاقات بين المنشآت والحكومة بالإضافة إلى المبادلات بين المنشآت و المستهلكين"

جميع التعريفات السابقة توضح اختلاف المفاهيم المعطاة للتجارة الإلكترونية: فبينما يقصر بعضها مفهوم التجارة الإلكترونية على عملية الشراء و البيع اعتماداً على الوسائل الإلكترونية، فإن بعضها الآخر يوسع هذا المفهوم ليشمل إنجاز مختلف الأعمال من خلال الوسائط الإلكترونية، ولكن جميعها تشترك كلها في التأكيد على ضرورة توفر الوسيلة أو الوسيط الإلكتروني، فالتجارة الإلكترونية مفهوم مفتوح إلى حد كبير في الوقت الحاضر، فالنشاطات التي يمكن إدراجها ضمنه متغيرة وليست معروفة مسبقاً، وهي نشاطات متنوعة باستمرار، لذا فان حتى القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية الذي اعتمدته لجنة الأونسيترال سنة 1996 لم

يشر إلى تعريف محدد للتجارة الإلكترونية، نظراً لأنه قد تنشأ الحاجة لاستيعاب التطورات التقنية التي تحدث مستقبلاً. **(بن وارث، 2008، ص 22).**

المطلب الثاني:- أهداف التجارة الالكترونية ومقومات نجاحها

1- أهداف التجارة الالكترونية

أ- الحد من الحدود الجغرافية وتوسيع السوق، والوصول إلى الأسواق العالمية.

ب-زيادة نسبة المستهلكين والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف.

ت-التقليل من التكاليف في الإنتاج، والتوزيع وكذلك التسويق.

ث-السرعة في أداء المعاملات التجارية.

ج- إتمام عمليات البيع والشراء، وكذلك الحملات التسويقية عبر الإنترنت، وخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.

2- **مقومات نجاح التجارة الالكترونية :**

أ- البنية التحتية :

تشمل البنى التحتية المكونات الداعمة للتجارة الإلكترونية، وعقد التعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت. ومن أبرز مكونات هذه البنية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

ب-توفر الكوادر الفنية :

وفرة الكوادر البشرية الملائمة تعتبر أحد مقومات نجاح التجارة الإلكترونية في أي مجتمع، وتشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات، وشبكات الاتصال والإنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر الإنترنت.

ت-الخصوصية وجمع البيانات .

ث-وجود التشريعات والانظمة والقوانين والقواعد، التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الإنترنت، بحيث يضمن استمرار التجارة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة فيها **(السقاف، 2010، ص 24).**

المطلب الثالث :- بعض الاحصاءات حول التجارة الالكترونية

بلغ حجم سوق التجارة الالكترونية بالمنطقة العربية نهاية عام 2016 بحوالي 26مليار دولار، حسب الاحصائية المعلنة من الاتحاد الأوروبي محققة زيادة بحوالي 19%عن عام 2015 .

قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) حجم مبيعات التجارة الإلكترونية لعام 2018، والتي تضمنت المبيعات من التاجر إلى تاجر (B2B) ومن التاجر إلى المستهلك (B2C)، مثلت نحو 30% من الناتج

المحلي الإجمالي للعالم. كما بلغ حجم التجارة الإلكترونية سنة 2019 نحو 3.3 ترليون دولار. ويتوقع الخبراء أن يصل إلى 4.5 ترليون دولار سنة 2020.والجدول التالي رقم (1) يبين حجم التجارة العالمية حسب المناطق الجغرافية في العالم.

جدول رقم (1) يبين حجم التجارة العالمية ونسبة المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي :

المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	حصة التجارة الإلكترونية في الناتج المحلي
العالمية	$73,106 مليار	%3.11
المحيط الأسيوي	$23,564 مليار	%4.48
أمريكا الشمالية	$20,642 مليار	%3.12
أوروبا	$19,518 مليار	%2.59
أمريكا اللاتينية	$4,295 مليار	%0.77
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	$3,606 مليار	%0.71

المصدر: تقارير الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي لعام 2016، ص

من خلال بيانات الجدول السابق الذي يوضح حجم التجارة العالمية حسب المناطق الجغرافية في العالم ونسبة المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2016، اتضح أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي في تذبذب واضح بين عدة مناطق عالمية حسب ما أفادت به تقارير الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي، حيث تم إدراج المناطق بترتيب تصاعدي للناتج المحلي الاجمالي حسب الدول المصنفة والمدونة في الجدول السابق وقدرت بأسعار السوق، فنرى منطقة العالمية بلغت 73.106 مليار دولار وحصة التجارة الالكترونية في الناتج المحلي بنسبة 3.11%، بينما بلغت منطقة المحيط الاسيوي 23.564 مليار دولار بنسبة 4.48%، وقدرت منطقة أمريكا الشمالية القيمة بحوالي 20.642 مليار دولار بنسبة 3.12%، وبلغت القيمة في منطقة أوروبا 19.518 مليار دولار بنسبة 2.59%، وحوالي 4.295 مليار دولار في منطقة أمريكا اللاتينية بنسبة 0.77%، وبلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا حوالي 3.606 مليار دولار بحصة 0.71%، وربما ترجع أسباب ارتفاع الناتج أو انخفاضه في المناطق الجغرافية إلى خصوصية كل منطقة واستراتيجيتها في التجارة، والتي ندرج منها أسباب التدني في التجارة الالكترونية العربية على سبيل المثال حسب الاتي:

أ- ضعف البنية التحتية في وسائل الاتصال والتقنية .

ب-التخلف في النظام المصرفي.

ت–ضعف البنية التحتية من حيث الاتصالات (البريد/ الهاتف).

ث–ضعف الخدمات المالية.

ج– غياب التشريعات المنظمة لعمليات التجارة الالكترونية.

ح– انخفاض القدرة التنافسية.

خ– عدم توفر الوعي الكافي بالتجارة الالكترونية.

جدول رقم (2) يبين احصاءات عن المنتجات المباعة ورغبات المستهلكين لعام 2016.



المصدر :الاتحاد العربي للتجارة الالكترونية لعام 2017.

من خلال بيانات الجدول السابق والذي يبين إحصاءات عن المنتجات المباعة ورغبات المستهلكين لعام 2016. تبين استعراض بعض المنتجات المباعة حسب أسعار السوق، وكذلك رغبات المستهلكين. وكانت نسبة المشاركين تنازلية في الاستعراض، حيث بلغت أعلى نسبة 58% و قد خصصت للأزياء، وأدنى نسبة بلغت 13% وتم تخصيصها للمأكولات ولوازم الحيوانات الاليفة.

أهم المنصات الالكترونية و قيمتها السوقية



شكل رقم (2) الذي يبين أهم المنصات الالكترونية وقيمتها السوقية.

المصدر : الاتحاد العربي للتجارة الالكترونية لعام 2017.

من خلال بيانات الجدول السابق وتحليل أهم المنصات الالكترونية وقيمتها السوقية تبين أن أكبر شركة للسيارات هي: سيارات الاجرة في العالم، وتقدر بقيمة 68 مليار دولار، وأكبر منصة لتجارة التجزئة تقدر بقيمة 176 مليار دولار، أما أكبر شركة وسائط شعبية في العالم بلغت 104 مليار دولار، وقدرت قيمة ما 31 مليار دولار في أكبر شركة لتأجير واستئجار العقارات السكنية. حسب ما أفاد به تقرير الاتحاد العربي للتجارة الالكترونية لعام 2017.

المطلب الرابع :- أهمية النقود الالكترونية في التجارة الالكترونية

منذ تسعينيات القرن الماضي تمت الاستفادة من الامكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما اطلق عليه اصطلاحاً بالتجارة الالكترونية.

والتي يمكن تعريفها بأنها "العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية، حيث أصبحت شبكة الانترنت سوقاً مفتوحاً للبيع والشراء. فيمكن للتاجر الاعلان عن سلعته

بالصوت والصورة ولديه الفرصة لإجراء مقارنة بين كل السلع المتاحة في كل انحاء العالم، وللمشتري أن يختار ما يريده وتصله السلعة إلى منزله .

وإن كانت العلاقات التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الايجاب والقبول بخصوص أي تعاقد، وهي أساس التزام البائع مثلاً بتسليم المبيع بشكل مادي، وأن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن باستخدام ادوات الدفع البديل وهي وسائل الدفع التقليدية، فإن التجارة الالكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع و

الخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانياً عبر شبكة الانترنت، استوجبت تطوير طرق ووسائل الدفع وقد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الالكترونية، فالتجارة الالكترونية تقوم على أربعة عناصر وهي : بائعون، مشترون، شبكة الانترنت ووسائل الدفع الالكترونية .

وبذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة متطلبات التجارة الالكترونية. وقد استفادت الشركات بدورها، نتيجة لظهور شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية، وبالتالي وسائل السداد الالكترونية، من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ إجراء تسليم المدفوعات (أبو عافية، 2014، ص 129).

النتائج والتوصيات

النتائـــج:

1. إن نمو التجارة الالكترونية أدت إلى وجود أنظمة دفع الكترونية تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية .
2. إن عملية تطوير وسائل الدفع بمختلف أنواعها أدى إلى زيادة أهمية استعمال هذه التكنولوجيا المصرفية، وأصبحت هذه التكنولوجيا من سمات تقدم أي نظام مصرفي في أي بلد.
3. يعتبر نجاح عملية التجارة الالكترونية مرتبط بنجاح وسائل الدفع وتطورها، فالتناسب طردي بينهما .
4. سهولة التعامل مع النقود الالكترونية بكافة أنواعها وأشكالها، سبب رئيس للتطور ومواكبة التكنولوجيا في العالم وفي أي مكان.

التوصيـــات:

1. العمل على توفير بنية تحتية قوية مكونة من شبكات اتصالات ذات سرعة عالية، وتوفير تجهيزات ألية وتطوير برمجيات متخصصة ملائمة لطبيعة السوق.
2. دعم كافة فئات المجتمع، وتشجيعهم للتحويل للتجارة الالكترونية، وذلك من خلال التركيز على تنمية العنصر البشري كإحدى سبل نجاح الصيرفة الالكترونية، وذلك من خلال مجموعة من الاساليب من بينها الحملات الاعلامية، وورش العمل التدريبية.
3. دعم هدف التجارة الالكترونية في إتمام عمليات البيع والشراء، وكذلك الحملات التسويقية عبر الإنترنت، وخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الاقتصاديات العربية تحديداً

المصادر والمراجع المستخدمة:

أولاً: المصادر العربية :-

1. ابـو فـروة، محمـود محمـد، الخـدمات البنيـة الالكترونيـة عبـر الانترنـت، دار الثقافـة للنشـر والتوزيع، الطبعة الاولي عمان – الاردن 2012م .
2. أبو عافية الرشيد، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر 2014م.
3. الوحيدى حسن، النقود الالكترونية من منظور اسلامي، الشارقة، دار العلوم الامارات، 2005م .
4. جميلة ابراهيم، معوقات التوسع في تقديم الخدمات الالكترونية، رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية 2020م .
5. سالمة ابو قرين، التجارة الالكترونية، الاكاديمية الليبية، 2021م .
6. شـافي، نـادر عبـد العزيـر، المصـارف الالكترونيـة، المؤسسـة الحديثـة للكتـاب، الطبعـة الاولـى، طرابلس لبنان، 2017 م
7. السقاف، سمر بن محمد عمر، التجارة الالكترونية وفرص عمل الخريجات في المملكة، مركز الدراسات الاستراتيجية 2008م.
8. بن وارث، حكيمة، دور وأهمية التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة– مع الاشارة إلى العالم العربي، رساله ماجستير منشورة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي–أم البواقي، الجزائر 2008م .

ثانياً: التقارير والنشرات الاقتصادية:-

1- تقارير الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي، لعام 2016.

2- الاتحاد العربي للتجارة الالكترونية، لعام 2017.